سياسة بريطانيا التنموية في مناطق النفط بالخليج ودوافعها بعد الحرب العالمية الثانية
((دراسة وثائقية))

د. ابراهيم محمد ابراهيم شهداد
جامعة قطر

السمات العامة للسياسة البريطانية في المنطقة ودور المستجدات العالمية في تغييرها :

معروف أن حكومة الهند البريطانية كانت المسؤولة عن تدبير شؤون امارات الخليج منذ أن أدخلتها في اطار سيادتها واعتمدت على سياسة عدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وعلى سياسة النوايا الحسنة التي مبعثها المصلحة الذاتية وليس العاطفة ، وخاصة بعد دخول تلك الامارات عصر الاكتشافات النفطية كما أفصح عنها أحد مقيميها السياسيين في المنطقة ، وارتكزت هذه السياسة على العناصر الثلاثة الآتية :

أولا : ترك الحكام وشعوبهم يقومون بادارة شؤونهم بأنفسهم تحت اشراف ورعاية الحكومة البريطانية .

ثانيا : الاستماع للحكام وشعوبهم بشكل جيد عند مناقشة امتيازات النفط وغيرها من القضايا الهامة .

ثالثا : وهو الاهم ، خلق قناعة لدى الحكام وشعوبهم بأن الحكومة البريطانية تقوم بحمايتهم من الانصهار في جيرانهم الاقوياء .

وتأسيسا على ذلك بات من الضروري جدا تجنب اتخاذ أية خطوة من شأنها أن تقلل من الثقة التي توليها هذه الامارات للحكومة صاحبة النفوذ فيها من حيث أنها الحامية الطبيعية لها(١) .

استمرت السلطات البريطانية في الخليج باتباع السياسة المذكورة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقد ندد بعض المسؤولين بهذه السياسة مؤكدين بأنها لم تعد الاسلوب الفعال القادر على حماية مصالح خط الطيران الامبراطوري الجديد الذي يصل بين انكلترا واستراليا ، اضافة الى انها لم تعد تؤمن احتكار بريطانيا لبعض امتيازات النفط التي تم الحصول عليها في المنطقة ، وطالبوا حكومتهم بانتهاج سياسة أكثر ايجابية وتبني سياسة التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الامارات(٢) .

وربما كان لهذه الاصوات المعارضة دورها في اهتمام الحكومة البريطانية نحو اتخاذ سياسة جديدة متلائمة أكثر مع الظروف المتغيرة ، خاصة على اثر التحولات التي حدثت للسياسة البريطانية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كمنح الهند والباكستان استقلالهما ، وتزايد الاهمية الاقتصادية للخليج العربي الذي أصبح يحتل مكانة اقتصادية بارزة لبريطانيا ولغيرها من دول غرب أوروبا بعد اكتشاف النفط فيه. وادراكا منها لمتطلبات الوضع الجديد قررت الحكومة البريطانية نقل مهمة ادارة شؤون الخليج من حكومة الهند الى وزارة الخارجية بلندن ، بدءا من ابريل (نيسان) ١٩٤٧، التي بدأت بتبني سياسة انفتاحية تمثلت في احداث تنمية شاملة في بلدان المنطقة من أجل انعاشها اقتصاديا واجتماعيا .

والسؤال الذي يطرح نفسه ، لماذا لجأت وزارة الخارجية الى تبني مثل هذه السياسة مع أنه كاد يكون من ثوابت السياسة البريطانية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للمناطق التي تقع تحت سيطرتها ، واتباع سياسة الحفاظ على الوضع الراهن فيها مادام أمنها البحري مستتبا ...؟ يبدو لنا بأن سياسة الانفتاح المطروحة كانت بمثابة سياسة احتواء فرضتها المستجدات التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها ، والتي يمكن اجمالها الى حد ما في الآتي :

أولا : بروز الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية كمنافس قوي في المنطقة ، ومحاولتها تحجيم السيطرة التي انفردت بها بريطانيا فيها في مجال الاستثمارات النفطية ، وذلك عن طريق حصولها على عدد كبير من عقود الامتيازات النفطية بعد أن حولت الحرب مفهوم قيمة النفط لديها من قيمة اقتصادية الى قيمة استراتيجية عالمية وأصبح النفط همزة الوصل بين كثير من مشروعاتها السياسية كمشروع مارشال لانعاش أوروبا ومشروع ترومان الذي كان الهدف منه حماية شرقي البحر المتوسط من الخطر الشيوعي(٣) .

والجدير بالاشارة أن الشركات الامريكية وبمساعدة حكومتها نجحت قبل الحرب وبعدها في الاستحواذ على معظم الامتيازات النفطية فيها ، كنصف امتياز نفط الكويت ، وامتياز نفط كل من المنطقة المحايدة ، والسعودية في الداخل والساحل ، والبحرين ، و ٢٣ر٧٥٪ من امتياز نفط قطر وعمان ، في حين لم تحصل الشركات البريطانية الا على نصف امتياز نفط الكويت ، و ٤٧ر٥٪ من امتياز نفط كل من قطر وعمان ، برغم ما كان لها من نفوذ سياسي في المنطقة وارتباط قوي مع حكامها .

ونتيجة لتلك النجاحات التي حققتها الشركات الامريكية في المنطقة بدأت المخاوف تساور الأوساط السياسية البريطانية في الخليج من المخاطر التي تنطوي

عليها ، خاصة بعد ظهور مؤشرات قوية تدل على سعي تلك الشركات للحصول على امتيازات نفطية جديدة في البحر ، الأمر الذي كان سيعرض الوضع السياسي في الخليج الى الاضطراب في حالة نجاحها حسب ما ادعته الوثائق البريطانية(٤) . ويمكن تفسير تلك المخاوف بحسب اعتقادنا على أساس أن أغلب قضايا المياه الاقليمية والجرف القاري للمنطقة لم تكن قد سويت حتى ذلك الوقت مما كان يؤدي الى ظهور ادعاءات ومطالبات من كل الأطراف في المنطقة بشأن حقوقها في المياه الاقليمية والجرف القاري.

لكن هذه المخاوف لم تجد وسيلة لوقف الشركات الامريكية التي كانت لها جاذبيتها ، كوجود انطباع سائد في أوساط المنطقة مضمونة بأن الشركات الجديدة ستعمل على تطوير الحقول البحرية أفضل من الشركات القديمة التي ستكون مشغولة بعملياتها البرية ، على الرغم من محاولة المسؤولين البريطانيين في الخليج اقناع حكام المنطقة بالمقولة المشهورة « ان الذي تعرفه خير من الذي لا تعرفه » بالاضافة الى ما كان للشركات الجديدة من وضع تفضلي لانها كانت تدفع التزاماتها المالية بالدولار(٥) . وبخلاف سيطرة الولايات المتحدة بوساطة شركاتها على معظم الامتيازات النفطية ، بدأت تلعب دورا مؤثرا في المنطقة إذ نجحت تحت ستار الحرب في تثبيت أقدامها في السعودية بشكل بارز ، وباسم مواجهة الاتحاد السوفييتي في تثبيت أقدامها فيايران ومنطقة الخليج اقتصاديا واستراتيجيا(٦) .

ثانيا : مواجهة السياسة الامريكية الرامية الى تحقيق مصالحها الذاتية في المنطقة ، والتي صيغت من قبل اللجنة التنفيذية للسياسة الاقتصادية بالخارجية الامريكية قبل أن تضع الحرب أوزارها ، والتي كان أحد ركائزها الاساسية تقديم معونات مناسبة لدول الشرق الأوسط التي تتطلع الى تحسين أوضاعها الاقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها مما يترتب على ذلك من زيادة في القوة الشرائية في تلك الدول ، وزيادة الاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها ، وذلك عن طريق تزويد بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية بالخبراء الاكفاء في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة من أجل تسهيل مهمة تقديم المعونات الفنية والاستشارية لتلك البلاد ، بالاضافة الىالمشاركة في اقتصاديات المنطقة بالاستجابة لطلبات المساعدة الفنية والاستشارية وتطوير موارد المنطقة بعيدا عن الممارسات التي لها صفة الاستغلال(٧) .

من ذلك يتبين لنا بأن أمريكا بسياستها تلك كانت تعمل بطريقة غير مباشرة على خلخلة الوضع البريطاني المميز في الشرق الاوسط بوجه عام وفي منطقة الخليج بوجه خاص عن طريق المناداة باستقلالية استغلال الموارد الاقتصادية ، وعلى رأسها النفط، ورفع شعار الانعاش الاقتصادي من أجل رفاهية مجتمعات المنطقة وبالتالي استقرارها

سياسيا ، ولعل أبرز دليل على ذلك ما قامت بتنفيذه في كل من السعودية وايران عن طريق شركاتها النفطية .

ثالثا : قيام حركات معارضة ذات طابع اصلاحي في بعض إمارات الخليج ـكحركتي عام ١٩٣٨ في كل من الكويت ودبي ـ قام بها بعض الاعيان والمستنيرين ، تركزت مطالبهم على ادخال اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ، والاهتمام برعاية مصالح الرعية ، وعلى انشاء مجالس محلية تحمل صفة التشريع والتخطيط. وقد نجحت جهود القائمين على الحركتين عن طريق الضغط على حاكمي الامارتين في تحقيق أهدافهم فأنشيء مجلس تشريعي في الكويت ، ومجلس بلدي في دبي سمي بالمجلس الاعلى لدبي . وفي فترة وجيزة تمكن المجلسان من تحقيق كثير من الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

كان إنشاء المجلسين موضع امتعاض من قبل السلطات البريطانية في كلتا الإمارتين ، وساورتها المخاوف من أن يتحول المجلسان الى مجالس وطنية وبالذات في الكويت ، مما قد يؤدي الى احراج مركزها في الخليج بوجه عام لاحتمال ظهور حركات مماثلة في الامارات الأخرى خاصة وان قيام هذين المجلسين كان موضع تشجيع وترحيب من قبل امارات الخليج الأخرى كالبحرين وبعض البلاد العربية المجاورة كالعراق ، ولذلك وبحسب اعتقادنا بذلت تلك السلطات أقصى جهودها في عرقلة مسيرة المجلسين وذلك بضرب أسفين بين أعضائهما والحاكمين عن طريق بذر بذور الشقاق ، والعمل على تسييد سياسة فرق تسد في علاقة المجلسين بالحاكمين وبالعكس ، الأمر الذي أدى الى اقدام الحاكمين على تصفية المجلسين بعد عدة أشهر من انشائهما (*).

يبدو لنا من خلال ما سبق أن ظهور التيار الاصلاحي في بعض امارات المنطقة والذي تمثل في الحركتين المذكورتين ، كان مؤشرا واضحا على تأثر المنطقة بالاحداث المحيطة بها سواء الدولية منها أو الاقليمية ، والتي كانت سمتها الاساسية في ذلك الوقت تصاعد دعوات نزعة الاصلاح والاستقلال السياسي والاقتصادي خاصة في المنطقة العربية والاسيوية والافريقية ، الى جانب حدوث تغير جذري في أفكار سكان المنطقة بفضل الصحف السياسية والقومية التي كانت تدخل المنطقة في فترة ما بين الحربين العالميتين ، مما ولد فيها روح النزوع الى تغيير الاوضاع ، بالاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وبالتالي دخولهم مع حكوماتهم في صراعات من أجل احداث

* للمزيد من التفاصيل عن الحركتين المذكورتين يمكن الرجوع الى ، جمال زكريا ، الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية ، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ ، مصر ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٣ ، محمد مرسي عبد الله ، المرجع السابق .

تلك الاصلاحات ، في الوقت الذي كانت فيه السلطات البريطانية والقابضة على ناصية الامور في المنطقة تراقب ذلك الامر والاحداث المصاحبة له بحذر شديد محاولة وأده وهو في المهد .

رابعا : ظهور الوعي السياسي في الخليج خلال أعوام الحرب وازدياد النشاط الدعائي السياسي في المنطقة مما أدى الى فتح أذهان الاهالي فيها على واقعهم الذي بدؤوا ينظرون اليه بعين المتفحص الناقد . وكانت الصحف والاذاعات من القنوات الرئيسية في نشر ذلك الوعي ، كصحيفة البحرين اليومية التي استغلتها السلطات البريطانية في الخليج منذ صدورها عام ١٩٣٩ . كوسيلة اعلام لصالح الحلفاء . بيد ان رئيس تحريرها عبد الله الزايد استطاع ان يجعل منها ، برغم تغلب أخبار الحرب على معظم صفحاتها ، منبرا لاثارة بعض المسائل الهامة في المنطقة ، من اقتصادية واجتماعية ، كتوجيه النقد لبعض ممارسات شركات النفط كشركة بابكو ، بالاضافة الى انتقاد سياسة الحكومة البحرانية ولو بطريق غير مباشر ، كما كانت صفحاتها ملجأ لنشر آراء وأفكار بعض مستنيري المنطقة كعبد الرازق البصير من الكويت ، ومحمد علي لقمان من السعودية .

وقامت الاذاعات بدور مماثل ، كاذاعة البحرين المحلية التي بدات ارسالها في نوفمبر ١٩٤٠ برعاية السلطات البريطانية في الخليج ، واستغلت كالصحيفة اليومية من قبل السلطات المذكورة ، إلا أنها في نفس الوقت كانت تقدم بعض البرامج التعليمية والاجتماعية والترفيهية ، واذاعة قصر الزهور العراقية التي قام بانشائها الملك غازي في دار ملاصقة لقصره وجعل منهاجها العام معبرا عن الاتجاه القومي العربي والصوت المعبر عن آرائه في القضية العربية بشكل عام ، وقد اكتسبت الاذاعة المذكورة أهمية خاصة لدى الاوساط القومية العربية وحظيت برامجها بتأييدها ، وبالاضافة الى ذلك كانت هناك اذاعة برلين التي كانت تبث ارسالها باللغة العربية في أوقات محددة من أجل الدعاية لدول المحور ، ونشر أخبار الحرب . وعلى الرغم من أن القانون في ذلك الوقت كان يحرم الاستماع اليها الا أن الكثير من الاهالي كانوا لا يلتزمون بذلك(٨) .

ونتيجة لذلك النشاط الدعائي السياسي الذي ساد المنطقة ، تولد مع مرور الايام وعي سياسي تحول فيما بعد الى شبه فكر أيدلوجي تقدمي ذي طابع اصلاحي تبنته الطبقات المستنيرة ، فوضعت لنفسها برامج صيغت على شكل مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية واستخدمتها في مسار عملها السياسي المستقبلي ، كما شارك في الوقت نفسه بعض المنفيين من قادة الحركات الاصلاحية التي قامت في الخليج ــ كما مر بنا ، وبالذات قادة الحركة الكويتيون وغيرهم من أبناء الخليج في منفاهم بالبصرة ــ في تشكيل جمعية اتحاد عرب الخليج التي كانت أهدافها تنحصر في :

أولا : ضرورة فك العزلة عن امارات الخليج ، وفتح أبوابها على الوطن العربي.

ثانيا : ضرورة تطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المساعدة الضرورية لهـا(٩).

وهكذا يمكن القول أن مؤثرات الحرب الدعائية كانت لها الدور الكبير في تشريب أبناء المنطقة جرعات من الوعي السياسي مما أيقظ فيهم روح الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

خامسا : قرار تقسيم فلسطين ونكبة العرب ١٩٤٨ ، وما خلفه هذان الحادثان من امتعاض في أوساط أهالي المنطقة والقائها اللوم على الحكومة البريطانية لكونها خالقة المشكلة . ولعل أبرز دليل على هذا الامتعاض خروج البحرانيين في أواخر عام ١٩٤٧في مظاهرات سارت في الشوارع تأييدا للموقف العربي ، بينما قام بعضهم بتشكيل قوة رمزية لتشارك في حرب ١٩٤٨ ، وقد شاركت هذه القوة الصغيرة بالفعل في القتال في فلسطين ١٩٤٨ (١٠) .

سادسا : تزايد تيار المد القومي العربي في المنطقة على اثر ولادة حركة القوميين العرب بعد نكبة فلسطين ، التي جعلت من القضية الفلسطينية جوهر تحركاتها في قضايا الامة العربية المختلفة ، وعلى رأسها قضايا التحرر والقضاء على الاستعمار.

سابعا : ظهور مفهوم جديد للاستقلال الوطني في الدول النامية وعلى رأسها دول آسيا وافريقيا بعد أن كان المفهوم مرتكزا على جانب الاستقلال السياسي ، حيث أصبح هذا المفهوم خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها ممزوجا بمفهوم الاستقلال الاقتصادي أو بما عرف بمفهوم القومية الاقتصادية . لكون هذا المفهوم كان الاساس الذي قام عليه دولة الرفاه في أقطار الغرب المتقدمة .

بناء على ما سبق يمكن القول أنه على ضوء المستجدات السابقة ، بدأ المسؤولون البريطانيون في التفكير جديا بضرورة الاقلاع عن سياسة حكومة الهند التقليدية في الخليج ، والتعامل مع المنطقة بسياسة أكثر مرونة تخدم مصالح بريطانيا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية . وفي الوقت ذاته تدعم نفوذها الذي أخذ في التأرجح في أعقاب الحرب العالمية الثانية بسبب المنافس الجديد القوي عسكريا واقتصاديا .

الخارجية البريطانية وجهودها في تحقيق سياستها التنموية :

ذكرنا فيما سبق أن وزارة الخارجية البريطانية هي مبدعة سياسة الاهتمام بالوضع الداخلي في امارات الخليج والسعي لاحداث نوع من التنمية في داخل مجتمعاتها . وقد استهلت سياستها الجديدة بالعمل على إعداد الخطط التي من

شأنها تحقيق النجاح لها بالشكل المطلوب . وتزودنا بالتفاصيل الدقيقة لهذهالسياسة المراسلات والتقارير التي تبودلت بين الخارجية البريطانية وجهات متعددة داخل الخليج وخارجه(*) واول هذه التفاصيل ما أفصحت عنه تلكالمراسلات عما كانيساور وزير الخارجية من قلق بشأن الجهود القليلة المبذولة في سبيل تنمية المنطقة معبرا عن ذلك بقوله : « بأنهم المسؤولون عن المنطقة ، والمستفيدون من عوائدها النفطية ، وانه ما لم يتم تقديم دليل حقيقي للتقدم الذي يحققونه فيها فانهم سوف يهاجمون في الامم المتحدة أو في أي منبر آخر بحجة أنهم أهملوا أهل الخليج وتركوهم في حالة مزرية من التأخر ، في الوقت الذي يقومون فيه هم وشركات النفط البريطانية والامريكية بتحقيق أرباح طائلة من وراء عمليات النفط . ذاكرا أن التقدم الوحيد والحقيقي الذي تم انجازه اذا ما أرادوا تقيِيم ما تم انجازه منـذ تبنيهم السياسة التنموية هو تعيين وزير للشؤون الخارجية لمسقط ، وبحث امكانية استخدام القوة عند اللزوم في حالة وقوع اضطرابات في المنطقة ، الى جانب توفير بعض الخدمات الصحية والعمل على ضبط الامن وتوفير المؤن الغذائية(١١) .

وفي ضوء ذلك الحت وزارة الخارجية على المقيم السياسي ، وبناء على طلب وزير الخارجية بالذات ، القيام وبالسرعة الممكنة بتعيين مستشارين بريطانيين لكل من قطر والكويت ، ومستشار تعليمي لمكتب المقيم نفسه في البحرين ، واعادة النظر في تعيين مستشار بريطاني لمساعدة بيلجريف Belgrave ، ليحل محله فيما بعد . الى جانب ذلك بلَّغ المصدر نفسه المقيم السياسي رغبة الوزير في معرفة ما أنجز وما سيتم انجازه بواسطة الدول وشركاتها النفطية على صعيد تطوير موارد السكان الاقتصادية وتحسين مستوى معيشتهم ، وتقديم بيان يوضح عائدات النفط التي استلمتها كل من البحرين والكويت ومقدار ما صرف منها على الخدمات العامة ، وكذلك بيان بالخدمات التي قدمتها شركات النفط والتي لا علاقة لها بالعمليات التجارية . ومن ناحية أخرى وفي سبيل تدعيم سياستها الجديدة حثت وزارة الخارجية المقيم السياسي بضرورة الالتزام مستقبلا ب :

أولا : اقناع بلدان المنطقة وتقديم النصح لها بصرف جزء كبير من عائداتها النفطية على السكان المحليين .

ثانيا : محاولة الضغط ، بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة ، على شركات النفط العاملة في الخليج لتخصيص جزء كبير من مداخيلها لاعمال التنمية التي تعود بالفائدة المباشرةعلى السكان المحليين، مثل توفير المياه ، وعمل مزارع تجريبية ،وتطوير مصائد الاسماك والاتصالات ، وغيرها من الخدمات الاخرى .

---

* انظر الوثائق المشار اليها في الحواشي ، وجلها غير منشور .

ثالثا : توصية البنك الدولي بتمويل بعض المشروعات وخاصة في البلدان التي ليس لها مداخيل نفطية ، وبحث امكانية تشجيع دخول « هيئة الغذاء لما وراء البحار» في مشروعات محددة في الخليج ، كمشروع تطوير مصائد الاسماك في مسقط ، خاصة وان هذه الهيئة تبحث عن مشروعات صغيرة في مختلف أنحاء العالم(١٢) .

وفي محاولة من المقيم السياسي في المنطقة لازالة ما كان يساور وزير الخارجية من قلق حول مسألة التنمية والجهود الفعلية المبذولة لتحقيقها ، بعث في ٢٢ اذار/مارس عام ١٩٤٩ برسالة الى وزارة الخارجية أوضح فيها الآتي :

أولا : بالنسبة لتعيين مستشارين بريطانيين للكويت والوضع السياسي فيها ، ذكر أنهم مستمرون في حث الحاكم على ذلك ، بيد أنه أبدى شكه في النجاح اللهم اذا حدثت أزمة تبيح لهم التدخل مشيرا الى أنهم غير مسؤولين عن الاوضاع الداخلية للامارة ، وسترفض الغالبية العظمى من دول الشرق الاوسط(*) ارغامهم الكويت على تعيين مستشارين بريطانيين .

أما فيما يتعلق بالوضع السياسي فيها فانها أكثر الامارات تطورا في هذا الجانب، ويرى شيخهم أنه من الافضل ادارة الامارة دون تدخل منهم ، وبأن جل ما يأمله حاليا هو أن يوافق الشيخ ووزير ماليته على قبول النصح من مستشار مالي ملحق بمكتب المعتمد السياسي .

ثانيا : بخصوص تعيين مستشار بريطاني لقطر ، أكد أن الخطوة التي يجب اتباعها في هذا الصدد هي : إقناع الشيخ بالموافقة على تنفيذ بنود معاهدة ١٩١٦ ، والقبول بتعيين مساعد للمقيم السياسي يقوم في حال تعيينه بدور المستشار الاداري لداخل الامارة أسوة بالبحرين ، وبعد ذلك نقنعه بقبول مستشار بريطاني .

ثالثا : أما في شأن البحرين ، فقد أوضح بأنه ما يزال يمارس الضغط على الشيخ من أجل تعيين مستشار بريطاني لمساعدة بيلجريف يكون خليفة له فيما بعد ، مشيرا بأن المشكلة الحقيقية تكمن في بيلجريف ذاته ، اذ أنه يدافع عن عرشه بشراسة لا نظير لها (هيمنته على شيخ البحرين والادارة الداخلية فيها) الا أنه في الآونة الاخيرة وبعد اجراء عدة لقاءات معه أبدى موافقته على تعيين مساعد له شريطة أن لديه الاستعداد بأن يقوم بدور الرجل الثاني . أما بالنسبة لتعيين مستشار تعليمي لمكتب المقيمية في البحرين ليكون رئيسا لكلية التدريب ، فقد نبه الى صعوبة الامر مشيرا

* يبدو لنا بان المقصود بدول الشرق الاوسط البلاد العربية ، وهذا يدل على مدى تاصل الامتعاض بين شعوب المنطقة العربية من الاستعمار .

بأنه قد اتخذ الاجراءات اللازمة لكي يقـوم مندوب المجلس الثقافي في البصرة بزيـارة البحرين من وقت لآخر ، املا أن يفي ذلك بالغرض .

رابعا : فيمـا يتعلق بتوضيح ما اذا كانت كل مـن الكويت والبحرين تقومـان بتخصيص جزء من مواردهما النفطية للصرف على أوجه التنمية ، وما قدمته الشركات النفطية من خدمات غير مجال النفط ، وبالنسبة للشـطر الاول من السـؤال ، كان مدخول البحرين خلال الخمسة عشر عاما الاخيرة من موارد النفط حوالي ٢٢٥ر٠٠٠ جنيه استرليني ، ارتفع مؤخرا الى ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه استرليني ، كان ثلث هذا المبلغ يذهب الى الشيخ وعائلته ، والثلثان الباقيان للانفاق العام ، وبالنظر الى ميزانية عام ١٩٤٦ ــ ١٩٤٧ ، فان جزءا كبيرا من دخل النفط قد وجه نحو التنمية ، خاصـة في مشروع تزويد المنامة بالمياه ، والعمل على توسيع الرقعة الزراعية واستنبات وزراعة محاصيل جديدة ، ومن أجل ذلك طالبت تعيين مستشار زراعي بريطاني لاستشارته في المجال المذكور .

أما الكويت ، فالامر فيها مختلف عن البحرين اذ أن السكان فيهـا عرب خلص ومستقلون في تفكيرهم(*) والادارة فيها متخلفة ، والدعوة الى الاصلاح لا تجد حماسا كبيرا ، وبدأت مداخيل النفط بالظهور ، ولكن الشيخ لا يزال يفكر بالعقلية التي حكم بها البلد قبل ٢٨ عاما وكذلك شعبه ، وقد بلغ مدخول النفط عام ١٩٤٨ ، أقل مـن ١ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه استرليني ، ويتوقع في عام ١٩٤٩ ، أن يرتفع الى ٣ر٤٠٠ر٠٠٠ جنيه استرليني ، فقد بنيت مستشفيات ومدارس وطرق ، ووافق الشيخ أخيرا على اقامة محطة لتقطير المياه ، وهنـاك الكثير مما يمكن عملـه كتحسين الميناء والمدينـة والخدمات العامة .

أما بالنسبة للشطر الثاني من السؤال المتعلق بالخدمات التي قدمتها شركات النفط في غير مجال النفط فانه يمكن القول إنها لم تفعل شيئا في قطر والكويت ولا يتوقع منها فعل شيء ، باستثناء البحرين حيث قدمت شركة نفط البحرين مساعدات قليلة مثل تقديم بعض المنح الدراسية وبعض المـواد التعليمية للمدرسـة الفنية ، وقامت بتدريس بعض موظفيها اللغة الانجليزية والعربية والحساب .

وبخلاف التوضيحات السابقة فقد أكد المقيم السياسي في رسالته المذكورة على جملة من الامور يمكن ، بحسب اعتقاده ، أن تلعب دورا في تحريك عجلة التنمية . كان من أبرزهـا :

---

* اشارة الى العقلية البدوية لسكان الكويت .

آ ـ الضغط على الامارات المنتجة للنفط لتخصيص جزء من مداخيلها لأعمال التنمية ، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق اللقاءات اليومية التي يجريها موظفو المقيمية مع الحكام والموظفين والاعيان والتجار ، لافتاً النظر في الوقت ذاته الى شكه في عدم نجاح أية خطة خماسية تعرض على المسؤولين في الامارات معللا ذلك باستقلالية العرب في تفكيرهم .

ب ـ عدم تحبيذ سياسة الضغط على شركات النفط ، ولكن يمكن أن يطلب منها تقديم المساعدة الفنية والمساهمة في التعليم ، خاصة في مجال التعليم الفني ، منوهاً بأن شركة البحرين . حتى ذلك الوقت هي الوحيدة التي تقوم بتقديم المساعدة المذكورة من بين شركات النفط العاملة في المنطقة .

جـ ـ بما أن المياه قليلة بوجه عام في الخليج ، فبناءا عليه يجب أن تكون التنمية حضرية وليست ريفية ، كما أنه يجب النظر في أمر تطوير المصائد في الساحل المتصالح(١٣) . وبالاضافة الى تلك الامور ، عاد فأكد في فترة لاحقة أمرين آخرين كان أولهما منصباً على ضرورة حصر محاولات التنمية في بداية الامر في تطوير المرافق المحلية ، مثل بناء المستشفيات والمدارس والطرق والارصفة ومصانع تقطير المياه ، موجها نظر الجهات المختصة على سبيل المثال الى أن خطط التطوير المستقبلية في البحرين يجب أن تشمل تطوير مدينة المنامة وتحويلها الى مركز تجاري وسياحي ، وبناء فندق درجة أولى واقامة منشأة ضخمة للتخزين المبرد واقامة محطة كهرباء جديدة . أما ثانيهما فقد كان ذا بُعد مستقبلي ومنصباً حول كيفية تدبير طريقة ما لاستثمار الثروات الكبيرة لامارات الخليج والمتوقع تراكمها في المستقبل نتيجة لتطور مواردها النفطية ، وبالذات في كل من الكويت وقطر والبحرين(*) ، مشيرا الى أن احدى الامكانات التي خطرت على باله هي تشجيع الشيوخ على استثمار أموالهم في مؤسسة لتنمية الشرق الاوسط ، والتي من شأنها أن تساعد في تطوير المنطقة ككل وخاصة بلدانهم(١٤) .

من ناحية أخرى تجلى حرص وزارة الخارجية البريطانية البالغ على تنفيذ سياسة التنمية الداخلية في سعيها لطرق أكثر من باب والسير في أكثر من اتجاه للوصول الى الغاية . ولذلك لم تكتف بأجهزتها الادارية بل لجأت للاستعانة بعدة اجهزة كان على راسها الاجهزة المصرفية فاستمزجت آراءها حول السبل المناسبة التي من شأنها أن تساهم في انجاح سياستها التنموية ، وعلى الفور تجاوبت تلك الاجهزة معها ، عارضة عليها اقتراحاتها بشأن ذلك ، وكان من أهمها بوجه عام :

---

* يمكن معرفة تطور انتاج ودخل الامارات المذكورة في الجدول الملحق بالدراسة .

أولا : اقتراح اللورد كينيت Lord Kennet رئيس بنك ايران الذي قدمه بعد قيامه بجولة تفقدية في الخليج ويدعو بشدة لتعيين مساعد مالي وتجاري ضمن موظفي المقيمية في المنطقة تكون لديه سلطات واسعة لاصدار تصاريح النقد الاجنبي دون الرجوع الى وزارة الخارجية ، بغية التصدي للقضايا والمشاكل التجارية والنقدية والتي استفحلت نتيجة عدم توافر الخبرة المتخصصة في مجال التجارة مما جعل التجار يعانون الامرّين ، وللتأخير طويلا عند محاولتهم الحصول على تصاريح الاستيراد والنقد الاجنبي ، خاصة وأن السلطات السياسية في الخليج كانت مشلولة تماما عند تصديها للقضايا والمشاكل التجارية والنقدية(١٥) .

ثانيا : مجموعة الاقتراحات التي صدرت على اثر الاجتماع الذي عقد في ١٤ نيسان / أبريل ١٩٤٩ حول التطوير الاقتصادي لمنطقة الخليج والذي حضره مندوبون من المالية البريطانية والخارجية وبنك انجلترا والشرق ،ووافق عليها جميع المجتمعين، والتي جاءت على النحو التالي :

١ ــ العمل على كافة الاصعدة على تشجيع التنمية والتعليم وتحسين الموانىء ، وتبني سياسة جديدة ومتحررة فيما يتعلق بالتجارة مع الخليج . كما يجب العمل على أن تقوم الشركات البريطانية بتوسيع نطاق التجارة مع الخليج ، وذلك قبل أن تأتي الشركات الاجنبية المنافسة وتفوز بالامتيازات ،مشيرين الى سابقة نجاح البنك الهندي الصيني بافتتاح فرع له في المنطقة .

٢ ــ الاهتمام بموضوع مصائد الاسماك في مسقط ، وتكليف « هيئة الغذاء لما وراء البحار » بانشاء مشروع متكامل لاقامة صناعة للاسماك في مسقط .

٣ ــ تطوير مصائد اللؤلؤ في البحرين وانشاء صناعة اللؤلؤ على غرار التجربة اليابانيـة .

٤ ــ دراسة امكانات الافادة من فوائض مداخيل شيوخ الخليج في تطوير منطقة الشرق الاوسط ، الى جانب البحث في امكان اقناع الشيوخ باقراض أموالهم مقابل فائدة مساوية أو أقل من فائدة البنك الدولي ، وهي ٣ر٥٪(١٦) .

بعدما تسلمت الخارجية البريطانية المقترحات الملائمة والمناسبة كخطة تنفيذية لسياستها الجديدة بدأت بتطبيقها بحسب الخطة المرسومة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، بدىء في دبي بانشاء مستشفى المكتوم في ١٩٤٩ وهو مشروع مشترك بين البريطانيين وحاكم دبي . وبعد عامين قامت وزارة الخارجية البريطانية بتنظيم قوة صغيرة في الامارات المتصالحة مقرها الحيرة في امارة الشارقة(١٧) كان الهدف منها ــ بحسب ما أوضحته الوثائق البريطانية ــ تأمين الحماية لمنشآت الشركات العاملة

في المنطقة وموظفيها في حال حدوث طارىء ، وتلقي الصدمة الاولى لحين الاستعداد لعمل عسكري أكبر ، وخاصة أن المنطقة بدأت تصبح قبلة لاعداد كبيرة من المهاجرين، يضاف الى ذلك فان عدم وضوح الحدود بين السعودية وقطر ومشيخات الساحل المتصالح يمكن أن يؤدي الى بعض المشاكل ، فكان من الضروري ايجاد مثل هذه القوة، وخاصة أنه لم تكن هناك تعزيزات عسكرية جاهزة في الهند والعراق كما كان في السابق(١٨) .

وظهرت ملامح تلك السياسة في الكويت حينما تبنى شيخها ــ بناء على استشارة خبراء بريطانيين ــ مشروعا سُمي بمشروع « ست سنوات » بكلفة قدرها ٩٠ مليون جنيه يتضمن بناء المدارس وتقطير وتنقية المياه ومشاريع أخرى ، ثم بعد ذلك نصح هؤلاء الخبراء الشيخ بانتقاء خمس شركات بناء بريطانية لتنفيذ المشاريع الرئيسية(١٩) .

وفي قطر بدأت مظاهر نهج السياسة الجديدة بالظهور حينما عينت الحكومة البريطانية وكيلا سياسيا وانضم اليه منذ ذلك الوقت عدد من الانجليز بصفة مدراء وخبراء ، كما تم الاستعانة بمستشار مالي بريطاني يساعد الحاكم على تنظيم الشؤون المالية ، وبدأت تبرز الى حيز الوجود نواة جهاز اداري للحكم تجلت بانشاء بعض الدوائر كالمالية والشرطة والجمارك والكهرباء ، وكانت هذه الدوائر برئاسة المستشار البريطاني الذي كان يستمد قوته من الحاكم(٢٠) .

مما تقدم يمكن القول أنه بقيام السلطات المسؤولة عن الخليج بتطبيق خطط سياستها الجديدة ، قد أدخلت المنطقة في مرحلة جديدة يمكن تسميتها بمرحلة الانعاش الاقتصادي والاجتماعي والاداري المنظم بعد أن كانت تعاني البعثرة والتخبط .

دوافع بريطانيا من تبني السياسة التنموية :

هناك ثمة سؤال يطرح نفسه ، ما هي دوافع الحكومة البريطانية من نهج سياسة ذات صفة تنموية في الخليج ؟

قد لا يدخل في باب التفكير المنطقي والطرح العقلاني بأن التوجه التنموي للسياسة البريطانية في المنطقة قد ولد من فراغ ، وأنه بعيد عن أجواء المصلحة البريطانية العليا وخاصة اذا ما عرفنا ــ وباعتراف أحد ساستها الذين عملوا في المنطقة ــ أن سياسة حكومته في الخليج كانت سياسة انتهازية الهدف منها هو التدخل حين تتعرض مصالحها للخطر فقط(٢١) . وانسجاما مع السياسة المذكورة ، وبموجب ما تم طرحه من توجهات في السياسة التنموية التي كانت السلطات البريطانية عاقدة العزم على تطبيقها في المنطقة ، يبدو لنا أن السياسة الاخيرة وأهدافها تحمل سمة السياسة الانتهازية نفسها التي كانت السلطات البريطانية بموجبها تسير أمور نفوذها في المنطقة

وان غلفت بثوب جديد من أجل مواكبة المستجدات التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية ، وهذا ما تؤكده لنا الدوافع التي كانت وراء تبني السياسة الاخيرة حينما نقوم بالكشف عنها .

وحقيقة الامر وبحسب اعتقادنا أنه كان هناك جملة من الدوافع وراء الاندفاع نحو تعاطي السياسة الجديدة ، ويمكن تحديدها في اطارين ، دوافع مرتبطة بالوضع الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ودوافع مرتبطة بمنطقة الخليج العربي .

فالدوافع المرتبطة بالوضع الدولي ، ويمكن بوجه عام ايجازها في الآتي :

أولا : أنها جاءت تمشيا مع التغيرات التي حصلت في الوضع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بسبب اشتداد حركة التحرر الوطني وتزايد نداءات محاربة الاستعمار، وازاء تلك الظروف كان لا بد للدول الاستعمارية ومن بينها بريطانيا من البحث عن أساليب جديدة للمحافظة على سيطرتها الاستعمارية في ظل المتغيرات الجديدة ، ولذلك حاولت عن طريق ما أطلق عليه بالاستعمار الجديد اعادة ترتيب أوضاعها في مستعمراتها المختلفة .

ثانيا : مزاحمة السياسة الامريكية في المنطقة التي بدأت بسحب بساط السيطرة المطلقة من تحت أقدام (بريطانيا) بواسطة أسلوب الاغراء المادي السخي في مجال الامتيازات النفطية ، وترتيب بعض المشاريع التنموية في المناطق التي حصلت شركاتها فيها على امتيازات نفطية ، هادفة بذلك الى اشاعة الاستقرار وكسب ود حكوماتها وشعوبها ، وبالتالي الحصول على المزيد من النفوذ السياسي والاقتصادي .

ثالثا : مواجهة تيار المد الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي والذي بدأ يحاول اختراق حاجز النفوذ البريطاني والامريكي معا ، ومحاولته تثوير شعوب المنطقة عن طريق رفع شعار محاربة الاستعمار والانظمة التقليدية المرتبطة به ، بالاضافة الى رفع شعار العدالة الاجتماعية ، مما ولّد مخاوف في أوساط الساسة البريطانيين من أن يفعل التيار فعلته في أوساط شعوب المنطقة . ويمكننا استشفاف ذلك من خلال ما بثه أحد المسؤولين البريطانيين حينما ذكر أنه اذا لم نتدخل في الظرف الراهن فسوف يزداد موقفنا تدهورا في المشيخات حيث أن هناك تأثيرات أجنبية ، وسوف يكون الطريق بذلك ممهدا أمام القوى المتطرفة(٢٢) .

تلك هي جملة الدوافع المرتبطة بالوضع الدولي ، أما بالنسبة للدوافع المرتبطة بالخليج من الداخل فهي متشعبة وكثيرة ويمكن الحكم عليها الى حد ما بانها كانت تحمل في مضامينها في جميع الوجوه مظهر التدخل السياسي والاستغلال الاقتصادي،

فعلى صعيد المجال الاول ينجلى ذلك في محاولة بريطانيا بسط سلطانها عن طريق الالحاح الشديد في حث حكام المنطقة تارة والضغط عليهم تارة أخرى لتعيين وكلاء سياسيين بريطانيين في بلدانهم ، الى جانب تعيين مجموعة من المستشارين ، هادفة بذلك التحكم في شؤون تلك البلدان بطريقة غير مباشرة والسيطرة على الادارة المحلية، وبالتالي توجيه السياسة المحلية بما يخدم مصالحها .

وقد جوبهت تلك الممارسة في بداية الامر بالرفض من قبل شيخي الكويت وقطر، ويبدو لنا أن سبب هذا الرفض المبدئي يعود لدرس مستفاد من حادثة سابقة اذ أن تجربة تعيين بيلجراف كوكيل سياسي في البحرين كانت ماثلة أمامهما ، اذ أن هذا الاخير ، وبمرور الايام ، أخذ يتدخل في كل كبيرة وصغيرة في الامارة وغدا وكأنه الحاكم الفعلي لها ، مما أثار زوبعة من المشكلات الداخلية ضد شيخها . ومع ذلك استطاعت تلك السلطات اقناع الشيخين وغيرهما بالموافقة على ذلك بطريقة ما فيما بعد .

أما المظهر الاخير وهو مظهر الاستغلال الاقتصادي ، فبوادر هذا المظهر متنوعة على اعتبار أن هذه السياسة نسجت وشرعت بالدرجة الاولى من أجل تلبية ظروف بريطانيا الانية في ذلك الوقت اذ أنها قد خرجت من الحرب مثقلة وخاصة من الناحية الاقتصادية فرأى المسؤولون البريطانيون في الخليج الذي بدأ يتكون لديه ثروات كبيرة من جراء تدفق النفط مكانا خصبا لتنفيذ مجموعة من المشروعات الاقتصادية التي كانت تخدم وبشكل كبير عجلة الاقتصاد البريطاني ، وفي الوقت ذاته جعل الخليج سوقا رائجة ومنطقة استهلاك لمعظم منتجات الشركات البريطانية مما كان يعني تثبيت أقدام المصالح البريطانية التجارية خاصة بعد فشلها في الاستحواذ على معظم الامتيازات النفطية في المنطقة ، يضاف الى ذلك جعل المنطقة سوق عمل للشركات البريطانية ، اذ أنه حتى ذلك الوقت لم تكن هناك شركات محلية لديها الامكانات التي تجعلها تقوم ببناء البنى التحتية لهذه الامارات ، كبناء المستشفيات والموانىء وشق الطرق وما شابه ذلك ، الى جانب افتقارها الى الخبرة في مجال التنفيذ ، ويعني هذا ان الشركات البريطانية هي صاحبة الحظ الاوفر دون منافس في تنفيذ تلك المشروعات ، خاصة أنه كان هناك اقتراح جاء ضمن منطلقات السياسة الجديدة يدعو الى أن تقوم الشركات البريطانية بتوسيع نطاق التجارة مع الخليج قبل أن تقوم شركات أجنبية اخرى بذلك.

ومن مظاهر الاستغلال الاقتصادي في تلك السياسة التأكيد على أكثر من اقتراح لاستغلال أموال الخليج وشيوخه في استثمارات خارجية ، وهذا معناه تدوير عائدات النفط عن طريق الايحاء باستثمارها خدمة للمصالح الاقتصادية البريطانية ، وبالتالي تدعيم موقف الاقتصاد البريطاني الذي كان متداعيا كما ذكرنا بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية .

والجدير بالاشارة أنه بخلاف المظهرين السابقين فان السلطات البريطانية بسياستها تلك كانت تحاول أيضا امتصاص مشاعر الاهالي الغاضبة التي بدأت تتراكم ضد الوجود البريطاني في بلدانهم وخاصة بعد شيوع الوعي السياسي بينهم وظهور دعاية مضادة لتواجدهم في المنطقة بفعل تيار المد القومي العربي المتصاعد آنذاك في أرجاء الوطن العربي ولعل أبرز دليل على ذلك اصرار منظري السياسة الجديدة على تغيير وجوه ممارسي السياسة القديمة في المنطقة كأمثال بيلجريف واحلال شخص آخر مكانه أكثر استيعابا ودراية لضرورات السياسة الجديدة .

وخلاصة القول أنه تحت غطاء سياسة التنمية وتحسين الاوضاع المعيشية في المنطقة ، استطاع راسمو تلك السياسةالعمل على استمرار النفوذ البريطاني فيها ،بعد ما بدأ بالتضعضع نتيجة للمستجدات الجديدة التي فرضتها افرازات الحرب العالمية الثانية وما بعدها .

الملحق

يوضح الجدولان الاتيان أرقام الانتاج والدخل المتوقعين من استغلال النفط(٢٣)

السنة	الانتاج بالمليون طن			الدخل بالمليون جنيه استرليني		
	الكويت	البحرين	قطر	الكويت	البحرين	قطر
١٩٤٨	٦ر٤	٥ر١	—	٥ر١	٤ر٠	—
١٩٥١	٠ر٢٤	٥ر١	٠ر٢	٠ر٨	٤ر٠	٠ر٤٥
١٩٥٦	٠ر٣٦	٥ر١	٠ر٣	٠ر١٢	٤ر٠	٠ر٦٧٥

* * *

الحواشـــــي :

(١) F. O. 317/68344, Extract from Sir Fowle The P. R. in The Gulf, 17 March, 1939.

(٢) محمد مرسي عبد الله ، دولة الامـارات العربية المتحدة وجيرانهـا ، الكويت ، دار القلم ، ١٩٨١ ، ص ١٩ .

(٣) ابراهيم شهداد ، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الدولي حتى عام ١٩٧٣ ، قطر ، مطابع قطر الوطنية ، ١٩٨٥ ، ص ١٧٤ .

(٤) F.O. 371/68378, Oil Plicy In The Gulf, 1948.

(٥) LOC Cit.

(٦) جمال زكريا . الخليج العربي ، دراســة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٧١ ، مصـر ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٤، ص ١٥ .

(٧) رؤوف عباس واخرون ، تطور السياسـة الامريكية في الوطـن العربي خـلال الحرب العالمية الثانية وبعدها ، مجلـة المستقبل العربي ، العدد ٢٩ ، ١٩٨١ ، ص ٧١–٧٢.

(٨) محمد الرميحي ، البحرين ، مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي ، بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢٨ ، مصطفى عبد القادر النجار . التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ، البصرة، مركز دراســات الخليــج العربي بالبصرة ، ١٩٧٥ ، ص ص ٢٥٣ – ٢٥٥ .

(٩) مصطفى عبد القادر النجار ، المرجع السابق، ص٢٩٤ .

(١٠) محمد الرميحي ، المرجع السابق ، ص ٢٣٠.

(١١) F. O. 371/74977, Letter From B. A. B. Burrows, F.O., London, To Sir Rupert Hay, The P.R. In The Gulf, BAHRAIN, 11 March, 1949.

(١٢) Lic. Cit.

(١٣) F. O. 371/74977, Letter From P. R. In The Gulf, BAHRAIN, To F. O., London, 22 March, 1949.

(١٤) F. O. 371/74977, Economic Development In The Gulf, 13, April, 1949.

(١٥) F. O. 371/74977, Bankin and Exhange Control Facilies In The Gulf, 14 April, 1949.

(١٦) F. O. 371/74977, Record of Metting In Ambassadors Waiting Room, 14 April 1949.

(١٧) محمد مرسي عبد الله ، المرجع السابق ، ص‌ص ١٨٨ – ١٨٩ .

(١٨) F. O. 371/68344, Letter From F. O. To The D. O., 16 Augst, 1948.

(١٩) حسن علي الابراهيـم ، الكويت دراســة سياسية ، الكويت ، دار البيان للنشر ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٠ .

(٢٠) أحمد حسن رشيد ويوسف عبيدان ، ادارة شؤون البلديات في دولة قطر ، قطر ، مكتبة الادارة العامة ، ١٩٨٨ ، ص‌ص ٦٩–٧٠ .

(٢١) F. O. 371/68344, Comments On Draft. Memorandum Ragarding In The Gulf, 1948.

(٢٢) Lic. Cit.

(٢٣) F. O. 371/74977, Economic Development In The Gulf, 14, April, 1949.